

اقتصاديات التعليم وعلاقتها بالجودة في النظام التربوي الجزائري

The economics of education and its relationship to quality in the educational system Algerian

الزهرة بن عاشور

جامعة لونيبي علي - البلدية 2- الجزائر

zahra_blida@outlook.com

تاريخ القبول: 2022/05/16

تاريخ الاستلام: 2022/02/28

ملخص:

سنحاول البحث في موضوع اقتصاديات التعليم وعلاقتها بالجودة في النظام التربوي، حيث تطرقنا إلى توضيح أهمية اقتصاديات التعليم الذي يبحث عن أحسن الطرق لاستخدام الموارد التعليمية ماليا وبشريا وتكنولوجيا و زمنيا في تكوين جيد للتلاميذ، والذي يستوجب تطبيق فلسفة الجودة التعليمية من خلال الإصلاح التربوي في المناهج التعليمية تعكس تطلعات المجتمع ومستقبله وتستجيب لتحديات العصر، ولا بد من إيجاد توازن وتناسق بين التخطيط والتنفيذ، وهذا يستلزم إشراك كل الفاعلين في العملية التربوية التعليمية.

الكلمات المفتاحية: اقتصاديات التعليم، الجودة التعليمية، النظام التربوي، المناهج التعليمية، الإصلاح، التخطيط.

Abstract:

We will try to research the economics of education and its relationship to quality in the educational system, where we discussed the importance of education economics, which seeks the best ways to use educational resources financially, human, technologically and temporally in a good composition for the students, which requires the application of the philosophy of educational quality through educational reform in the curriculum reflects the aspirations and future of society and responds to the challenges of the times, there must be a balance and consistency between planning and implementation, this requires the involvement of all actors in the educational process.

Key words: Economics of education, Educational quality, Educational system, Curricula educational, Reform, Planning.

مقدمة:

إن علم اقتصاديات التعليم، هو العلم الذي يبحث عن أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية ماليا وبشريا وتكنولوجيا وزمنيا، من أجل تكوين البشر بالتعليم والتدريب المتكامل من ناحية عقولهم وعلمهم ومهاراته وخلقهم وأدواقهم ووجدانهم وصحتهم، وكذلك علاقاتهم بالمجتمعات التي يعيشون فيها حاضرا ومستقبلا.

هناك العديد من الدول التي أولت الجودة في التربية جل اهتمامها، ومن بينها الجزائر، خصوصا بعد اكتشاف انخفاضها في مستوى التحصيل لدى الطلبة، ولهذا تسارع الاهتمام بجودة التربية، حيث أطلقت دعوة لإصلاح المدرسة وبالتالي كامل النظام التربوي. ومن هنا كان على التربية أن تعيد النظر في أهدافها وطرائقها لمجابهة المستجدات.

فما هي العلاقة الموجودة بين اقتصاديات التعليم والجودة في النظام التربوي الجزائري؟

أولا: اقتصاديات التعليم

يعد علم اقتصاديات من التخصصات أو الفروع الحديثة، والتي تهتم بالأنشطة التعليمية من الناحية الاقتصادية، حيث شاعت بعد الحرب العالمية الثانية، وأثرت في كل من الفكر الاقتصادي والتربوي تأثيرا واضحا في كثير من الدول. ويعرف قاموس التربية اقتصاديات التعليم بأنها "دراسة اقتصاديات الموارد البشرية والتربية المخططة في ضوء الأهداف الاقتصادية، وتحليل القيمة الاقتصادية للعملية التربوية من حيث التكلفة والعائد".¹

لقد أصبحت اقتصاديات التعليم كفرع من النظرية الاقتصادية جزءا من الخطابات الأساسية في العلوم الاجتماعية في أواخر الستينيات من القرن العشرين.²

تفيد اقتصاديات التعليم في تقييم خطط الاستثمار في التعليم في العديد من البلدان. ويمكن الاختيار من بين العديد من المداخل الخاصة بتقديم خدمات التعليم حيث يمكن تحليل مختلف برامج التطوير التعليمي والمقارنة بينها على أساس فعاليتها الاقتصادية.

يساهم تخصص اقتصاديات التعليم في عملية إنتاج التربية والتعليم، توزيع التعليم بين الجماعات والأفراد المتنافسين، وكذلك معالجة القضايا التي تتعلق بمقدار ما ينبغي أن ينفقه المجتمع أو أي فرد فيه على الأنشطة التعليمية، وما هي أنماط الأنشطة التعليمية التي ينبغي أن يختارها.

1.1. المجالات الرئيسية للبحث في اقتصاديات التعليم:

• التعليم بين الاستهلاك والاستثمار:

إلى جانب كون التعليم خدمة استهلاكية إلا أنه يعد استثمارا للموارد البشرية ورأس مال بكل المقاييس الاقتصادية (فهو التعليم هو إنفاق استثماري أم استهلاكي)³:

• تمويل التعليم (النفقات).

• **كلفة التربية:** من بين اهتمام الاقتصاديين في دراسة التربية وأثرها في النمو الاقتصادي نجد: تزايد النفقات التي تتفق على التعليم كل سنة، بالإضافة إلى المكانة التي تحتلها هذه النفقات في الدخل القومي لاسيما إذا قيست بنفقات القطاعات الأخرى.

من هنا جاءت دراسة هذه النفقات دراسة علمية ومن خلال الاهتمام بجوانب ثلاثة:

- تطور نفقات التربية في الدول وعوامل ذلك التطور.

- التنبؤ بنفقات التربية في بلد من البلدان.

- وسائل تخفيض كلفة التربية.

بالفعل، فهذا المدخل الخاص باقتصاديات التعليم يقدم أداة مفيدة للاختيار بين المداخل المختلفة لتطوير التعليم، ويطبق التحليل الاقتصادي على قطاع التعليم بنفس الطريقة التي يطبق من خلالها على المجالات الأخرى للحياة الاجتماعية والتي يتم فيها إنتاج السلع والخدمات سواء كانت عامة أو خاصة. فعلى سبيل المثال، يستخدم التحليل الاقتصادي للتعليم للمقارنة بين الكلفة الفاعلية والاختيار من بين المداخلات المختلفة مثل تدريب المعلمين، والكتب المدرسية.

ومختلف أنواع حجرات الدراسة... الخ. عندما تكون الموارد محدودة، مثلما هو الحال مع إنتاج أية سلعة أو خدمة⁴.

ثانيا: فلسفة جودة التعليمية

من الأسس التي تستند إليها فلسفة إدارة الجودة التعليمية هناك⁵:

1. الهيكل التنظيمي المرن:

تعد المؤسسات التعليمية فعالة عندما تأخذ بفلسفة الجودة التعليمية، وتطبق معاييرها على هيكل تنظيمي مرن يتسم بقلّة المستويات الإدارية، الأمر الذي يسهل عملية الاتصال، حيث إن الجودة تتطلب هيكلا تنظيميا مرنا خاليا من التعقيدات التي تساهم في انخفاض معدل الأداء، وتزيد فرص الهدر في الإنفاق والجهد والوقت، ولا بد من وجود وسائل اتصال ذات فعالية عالية.

2. ثقافة المؤسسة:

هي نسق من القيم والأفكار والمعايير والمعتقدات والاتجاهات والفروض التي تحدد الطريقة التي يتصرف بها العاملون في المؤسسة التعليمية، وما يعملون به من أفعال، حيث تشير القيم إلى ما ينظر إليه الفرد على أنه مهم بالنسبة فعل الأشياء. إن المعايير هي القواعد غير المكتوبة للسلوك، وتتطلب الجودة التعليمية وجود ثقافة خاصة، وتهيئة الثقافة السائدة للعمل من خلال مفاهيم فلسفة الجودة التعليمية.

3. الرؤية المشتركة:

تعني ضرورة الوعي بمفهوم الجودة من جميع الأطراف المعنية بالمؤسسة التعليمية، حتى يعطي الجميع مزيد من جهودهم لخدمة أهداف العملية التعليمية، وهم يبحثون عن سبل تحسين أدائهم لواجباتهم مستنديين برؤيتهم هذه إلى بلورة مفاهيم الجودة التعليمية، وفلسفتها في مؤسستهم وصياغتها بسياسات واضحة المعالم وأصحاب العمل يكون لهم دور في عملية تقويم المنهج، ووجود إطار للتقويم الذاتي المؤسسي.

1.2. أهمية الجودة في الميدان التربوي⁶:

أولت العديد من الدول اهتمام كبير لموضوع الجودة، وهذا نتيجة لاكتشاف انخفاض مستوى التحصيل لدى التلاميذ، وذلك من خلال:

- الارتقاء بمستوى الطلاب في جميع المجالات.
- زيادة الكفاءة التعليمية، ورفع مستوى الأداء للعاملين بالمؤسسة.
- الوفاء بمتطلبات الطلاب وأولياء أمورهم والمجتمع والوصول إلى رضاهم وفق النظام العام للمؤسسة التعليمية.
- رفع مستوى الطلاب وأولياء الأمور تجاه المؤسسة التعليمية، من خلال إبراز الالتزام بنظام الجودة.
- ضبط وتطوير النظام الإداري في المؤسسة التعليمية.
- الترابط بين القائمين بالتدريس والإداريين في المؤسسة، والعمل عن طريق الفريق وبروح الفريق.
- ضبط شكاوى الطلاب وأولياء أمورهم من خلال الإقلال منها ووضع الحلول.
- إن تطبيق نظام الجودة يمنح المؤسسة التعليمية الاحترام والتقدير المحليين والاعتراف المحليين.
- تمكين المؤسسة التعليمية من تحليل المشكلات بالطرق العلمية.

2.2. واقع إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية:

إن إدارة الجودة الشاملة في التربية والتعليم هي إستراتيجية إدارية تركز على مجموعة من القيم، تستمد حركتها من المعلومات التي تتمكن من الحصول عليها من استثمار وتوظيف المواهب والقدرات الفكرية للعاملين في مختلف مراحل التنظيم، لتحقيق التحسين المستمر للمؤسسة التعليمية والتربوية.

إن خطط التعليم في معظمها تتضمن، في شتى مراحلها، الاهتمام بالجودة والنوعية في التعليم، خاصة وان إنتاجية الفرد تتأثر بمقدار ونوعية التعليم الذي يحصل عليه، لتصبح لديه قدرة متميزة وإنتاجية مرتفعة. يتحدد بموجبها الموقع الخاص بالجامعة والمؤسسة التربوية والعلمية على الخريطة الوطنية، والموقع الخاص بالدولة على الخريطة العالمية⁷.

3.2. أهمية إدارة الجودة والتميز في التربية والتعليم:

1. إيجاد نظام فعال لحل المشكلات.

2. العمل بدون أخطاء.

3. تطوير إدارة المدرسة.

4. التغيير.

4.2. فوائد تطبيق الجودة في التعليم⁸:

- الإسهام في معالجة مشكلات كثيرة تعيق العملية التعليمية، والتعليمية في المؤسسة التعليمية.
- تنمية العديد من المهارات لدى أفراد المؤسسة التعليمية مثل مهارة حل المشكلات، وتفويض الصلاحيات، تفعيل النشاطات وغيرها.
- تحقيق الرقابة الفعالة والمستمرة لعملية التعلم والتعليم.
- دراسة متطلبات المجتمع واحتياجاته والوفاء بتلبيتها.
- تنمية قيم التعاون وقيم عديدة من خلال العمل الجماعي والفريق.
- التخطيط المسبق والدراسة الكافية قبل بدء بأي عمل لكي يتم عمله بصورة صحيحة وخالية من الأخطاء ومن أول مرة مما يقلل من الوقت والجهد والكلفة ويمنع العشوائية والفوضى في العمل.
- تحسين سمعة المؤسسة التعليمية في نظر الهيئة التعليمية والطلبة وأفراد المجتمع المحلي.
- تنمية روح التنافس والمبادرة بين المؤسسات التعليمية.
- تحقيق جودة المتعلم سواء في الجوانب المعرفية أو المهارية أو الأخلاقية.
- بناء الثقة بين العاملين بالمؤسسة التعليمية ككل وتقوية انتمائهم إليها.
- إشباع حاجات المتعلمين وزيادة الإحساس بالرضا لدى جميع العاملين بالمؤسسة التعليمية.
- وسيلة فعالة للاتصالات التنظيمية داخل الجامعة.
- وسيلة لتغيير ثقافة الموظفين.
- تقديم خدمات أفضل للطلبة، وهو ما تدور حوله الجودة.

5.2. الجودة التربوية وحساب تكلفة التعليم⁹:

إنها مجموعة الخصائص أو السمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالتها، بما في ذلك كل أبعادها: مدخلات وعمليات ومخرجات قريبة وبعيدة وتغذية راجعة، وكذا التفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة لمجتمع معين، وعلى قدر سلامة الجوهر تتفاوت مستويات الجودة.

ومن الملاحظات المفسرة والمكملة لهذا التعريف وربما المؤيدة إليه، ما يلي:

• اتسام التعريف بالشمولية النسبية، فلم يربط الجودة بالأهداف فقط، وإنما ركز أيضا على المكونات الأخرى.

• طالما أن الخصائص هي الوجه للجوهر، فعلى قدر تعدد الخصائص وشمولها ودقتها يكون وضوح الجوهر أي حالة التربية.

• يمكن تكيف هذا التعريف العام ليلاءم الجودة حسب مستويات متدرجة، نظام التعليم في بلد ما، التعليم في مرحلة معينة، التعليم في منطقة مدرسية، فصل دراسي، وأيضا طرائق التدريس...إلخ.

• على قدر المخرجات من الأهداف، وعلى قدر سلامة المدخلات والعمليات (في ضوء معطيات الأبحاث العلمية)، تكون جودة التربية (عالية الجودة، متوسطة، ضعيفة...)، وذلك على الرغم من الاقتران الشائع بين جودة الشيء وكونه جيدا، أو ربط الجودة عادة بالرتب العالية الامتياز.

• ليس بشرط لازم التعبير عن كل الخصائص أو السمات المعيرة عن الجوهر في شكل كمي فحسب طبيعة الظاهرة المدروسة يكون التعبير الملائم كمي أو نوعيا، أو كمي ونوعيا. فالأمور الخاصة بنسب النجاح ومستوياته - على سبيل المثال - قد يسهل التعبير عنها بشكل كمي أو رقمي أما الأمور الخاصة بالمشكلات التي يواجهها المعلمون والطلاب للمناخ الدراسي، فربما يعد ذلك من الصعب التعبير عنها بشكل كمي، ومن هنا فلا مانع من الوصف النوعي، والذي يمكن بلورته أيضا من خلال بعض الأرقام أو النسب. ومن ناحية أخرى يجب تطوير وسائل الوصف لتكون أقرب إلى الموضوعية والدقة.

تعتبر الصلة بين الاقتصاد والتعليم مرتفعة على الحد الذي يجعل من التعليم أحد ركائز النمو، إن لم يكن إحدى غايات التنمية الشاملة. ويقدم التحليل الاقتصادي للتعليم أدوات مفيدة لمتخذ القرار العمومي والخاص حين يجري توزيع الموارد خيار مجالات الاستثمار أو الاستهلاك، وكمقدم لليد العاملة المؤهلة أو كخدمة اجتماعية، فإن مكانته التنموية ليست مجال جدل في الجوهر وإن تعددت التفسيرات والسياسات. وإذا ما كان من المتوجب على الدول إجراء

الإصلاحات العاجلة على نظام التعليم فيها فإنه يجب أن يحظى العامل الاقتصادي بالمكانة المتميزة في توجيه تلك الإصلاحات وتوجيه منظومة التعليم وخياراتها وتقنياتها. وإن كان من المتوقع أيضا أن لا يقتصر التوجيه على العامل الاقتصادي فقط فالتعليم غايات وثمرات تتجاوز مجرد النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية بأوسع معانيها¹⁰.

ثالثا: أهمية الإصلاح التربوي في تحقيق الجودة

1.3. الإصلاح التربوي والمناهج التعليمية بمراحل:

- الفترة الأولى (1962-1976): استلمت الجزائر المستقلة في سبتمبر 1962 نظاما تعليميا مهيكلا، حسب الأهداف والغايات التي رسمها النظام الاستعماري الفرنسي، ليخدم مصالحه المختلفة وكانت ظروف هذا الاستلام صعبة للغاية حيث وجدت الجزائر نفسها أمام شبح الأمية، الفقر، وانتشار الأمراض المختلفة، وذلك لتضمن حق شعبها في التربية والتعليم، وتجسد طموحه في التنمية وأن تبرز مكونات هويته وبعده الثقافي الوطني¹¹.

وقد أكدت النصوص والمواثيق المتعلقة بمنظومة التربية والتكوين اختيارات البلاد منذ البداية والمتمثلة في البعد الوطني، ديمقراطية التعليم، الخيار العلمي والتكنولوجي، ونصبت سنة 1962 لجنة لإصلاح التعليم عهد إليها وضع خطة تعليمية. وحسب الدستور الجزائري الصادر سنة 1963 والمواثيق والنصوص الأساسية المرجعية التي تستمد منها السياسة التعليمية اعتبرت التعليم العنصر الأساسي لأي تغيير اقتصادي واجتماعي وتعتبر هذه الفترة انتقالية، حيث كان لا بد لضمان انطلاق المدرسة من الاقتصار على إدخال تحورات انتقالية تدريجية تمهيدا لتأسيس نظام تربوي يساير التوجهات التنموية الكبرى ومن أولويات هذه الفترة:

" تعميم التعليم بإقامة المنشآت التعليمية، وتوسيعها إلى المناطق النائية، جزارة إطارات التعليم. تكييف مضامين التعليم الموروثة عن النظام التعليمي الفرنسي، التعريب التدريجي للتعليم حسب نشر اللجنة لتقريرها سنة 1964 بان النظام التربوي لم يعرف تغييرا إلا جملة من العمليات الإجرائية منها، التوظيف المباشر للمربين والمساعدين، تأليف الكتب المدرسية، توفير الوثائق التربوية، بناء المرافق التعليمية، اللجوء إلى عقود تعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة¹²."

• المرحلة الثانية (1976 - 1988) إصلاح 1976 و خلفياته: إن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في الفترة الممتدة بين 1962 و 1974 لم تكن كافية لربط القطاع التربوي بباقي القطاعات الأخرى، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، بالإضافة إلى مخلفات الاستعمار: مشكلة الأمية، قيام التعليم، على الازدواجية اللغوية، نقص الموارد المالية، انخفاض المستوى الاقتصادي، نقص أجهزة التخطيط، وعدم توفير البيانات الإحصائية اللازمة...إلخ. كل هذه

المشاكل دفعت الجزائر إلى إصلاح جديد والذي ظهر في شكل أمرية رقم 76-35 المؤرخ في 16 أبريل سنة 1976 المتضمن تنظيم التربية والتكوين في الجزائر. الذي أدخل إصلاحات عميقة وجذرية على نظام التعليم في الاتجاه الذي يكون فيه أكثر تماشيا مع التحولات العميقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية¹³.

لقد حددت هذه النصوص بشكل جلي الإطار العام للإصلاح التربوي وضبطت مجالات التدخل في الميادين التالية:- البحث التربوي، إعداد الوسائل والبرامج التعليمية، تكوين المستخدمين، التنظيم والمراقبة والتفتيش التربوي، التوجيه المدرسي، الخدمات الاجتماعية، الإدارة المدرسية. وقد كرس الأمر السابق الطابع الإلزامي للتعليم الأساسي ومجانيته وتأمينه لمدة 9 سنوات، وأرسى الاختيارات والتوجهات الأساسية للتربية الوطنية من حيث اعتبارها:

منظومة وطنية أصيلة بمضامينها وإطاراتها برامجها، ديمقراطية في إتاحتها فرصا متكاملة لجميع الأطفال الجزائريين، متفتحة على العلوم والتكنولوجية، وكما قد تضمن الأمر السابق:

• أهدافا وطنية: وتتمثل في تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للعمل والحياة وإكسابهم المعارف العامة العلمية والتكنولوجية التي تمكنهم من الاستجابة للتطلعات الشعبية التواقفة إلى العدالة والتقدم وحق المواطن الجزائري في التربية والتكوين.

• أهدافا دولية: تتجسد في منح التربية التي تساعد على التفاهم والتعاون بين الشعوب وصيانة السلام في العالم على أساس احترام سيادة الأمم وتلقين مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين والشعوب، وإعدادهم لمكافحة كل شكل من أشكال التفرقة والتمييز، وتنمية تربية تتجاوب مع حقوق الإنسان وحياته الأساسية. ولهذا الإصلاح عدة خلفيات نحصرها فيما يلي:

1. الخلفية التعليمية: نظرا لرغبة الدولة الجزائرية في تحقيق التنمية الشاملة، عملت الجزائر من خلال هذا الإصلاح على ربط التعليم بواقع البلاد واحتياجات المجتمع من خلال حرصها على تحقيق الثورة الصناعية والزراعية لتكون في مستوى متطلبات والأساليب المتطورة للإنتاج، وذلك بربط التعليم النظري بالتطبيقي وتطوير التعليم التقني واستحداث تخصصات تسير المرحلة ومتطلبات البلاد إلى كفاءات عمالية في المستوى.

2. الخلفية السياسية والثقافية: رأى المسؤولون آنذاك أن تبني النموذج الاشتراكي هو من أكثر التنظيمات احتكاما للعقل وأكثر كفاءة وعدالة، وذلك لأنها تضمن استخدام الموارد الإنسانية والمادية على أساس من العقل، وإنها السبيل إلى إيجاد الحلول السريعة والفعالة لمشكلات كثيرة كالفقر، الجهل، الأمية وهذا لضرورة الاستقلال الذاتي والتحرر النهائي من التبعية الثقافية والاقتصادية لفرنسا.

2.3. المعالم التربوية لأمرية 1976:

إذا ما تصفحنا أمرية 16 أبريل 1976 فإننا سنقف دون شك على أهم المبادئ التي تشكل النظام التربوي الجزائري كما تحدده جملة من النصوص من أوامر ومراسيم شتى ومن خلال ذلك نجد أن هذه النصوص تشكل نظاما تربويا مؤسسا على المبادئ التالية¹⁴:

1. تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للعمل والحياة.
 2. منح المعارف العامة والتقنية والتكنولوجيا.
 3. الاستجابة لمطامح الأمة في العدالة والتقدم.
 4. تنشئة الأجيال على حب الوطن والتضحية.
 5. حماية المجتمع من الأمية و الانحراف من الآفات الاجتماعية¹⁵.
- ومن هنا كان النظام التربوي يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف:
- الحق في التربية والتكوين وهو حق معترف به لكل جزائري.
 - إلزامية التعليم بالنسبة لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين السادسة والسادسة عشر مكتملة.

- ضمان الدولة لمبدأ المساواة في شروط الالتحاق التي تلي المرحلة الأساسية.
- مجانية التعليم في جميع المستويات، وفي جميع أنواع المؤسسات التعليمية.
- جعل اللغة العربية هي لغة التعليم في جميع مستويات التربية والتكوين، بالنسبة لجميع المواد كما أنها تفسح المجال للأسرة الجزائرية للمساهمة في عملية التربية التي تمارسها المدرسة إلى جانب كون التربية والتكوين من اختصاص الدولة الجزائرية وحدها ووحدها فقط دون فتح المجال لإنشاء مؤسسات موازية يمتلكها ويسيرها القطاع الخاص ما عدا فيما يتعلق بالحضانة فهو مفتوح للقطاع العمومي تحت رعاية وزارة التربية الوطنية. وصار التعليم بموجب هذا الأمر مهيكلا حسب المراحل التالية:

- 1 . **التعليم التحضيري:** وهو تعليم مخصص للأطفال الذين لم يبلغوا سن القبول الإلزامي والغاية منه إدراك جوانب النقص في التربية العائلية وتهيئة الطفل للدخول إلى المدرسة.
- 2 . **التعليم الأساسي:** وغايته إعطاء تربية أساسية واحدة لجميع التلاميذ مدة تسع (09) سنوات، وقد أعطى هذا التعليم دفعا جديدا للنظام التربوي للجزائر من حيث المحتوى والمناهج ووحدة التصور، وملح التلميذ، الذي ينهي مرحلة التعليم الأساسي وتحديد مصيره فيما بعد، ولعله لأول تحمل مضامين هذا التعليم سمات تقنية تؤهل المتخرج إلى الاندماج في الحياة بما اكتسبه من معارف وتقنيات تساعد في ذلك، وتتلخص مهام هذه المرحلة فيما يلي:

- منح الثقافة العلمية والتقنية في شكلها العملي وذات مستوى رفيع في نفس الوقت، وهذا من أجل تمكين الطفل الإعداد للحياة ضمن الحياة نفسها.
- تمكين التلاميذ من الأسس ونواميس قوانين الحياة التي تتحكم في الإنتاج المادي وخصائص العلاقة الاجتماعية.
- ضمان الترابط بين المعارف العلمية وامتداداتها التكنولوجية والتطبيقية وبين الجوانب النظرية وبين الفكر والعمل. د. تمكين المجتمع من قواعد عامة تعمل على التحفيز المهني ضمن تربية تحضر المواطن لحياة نشيطة.
- 3. التعليم الثانوي: نصت عليه المواد من المادة 33 إلى غاية المادة 48، فتعرضت للتعليم الثانوي المعد لاستقبال التلاميذ بعد نهاية التعليم الأساسي، وهو أنواع:
التعليم الثانوي العام، التعليم الثانوي المتخصص، التعليم الثانوي التقني والمهني وتتمثل أهميته في:
 - مواصلة المهمة التربوية العامة المسندة للمدرسة الأساسية. دعم المعارف المكتسبة.
 - التخصص التدريجي في مختلف الميادين وفقا لمؤهلات التلاميذ وحاجات المجتمع.
- فعدم وضوح السياسة التربوية واتسامها بطابع الارتجالية كان سببه غياب فلسفة تربوية واضحة للنظام التربوي، وعدم مسايرة المناهج الدراسية، ومحتوى الدراسة في المراحل التعليمية المختلفة لواقع المجتمع الجزائري واتجاهات العصر ومتطلباته، لأنها لم تكن قائمة على تخطيط من مختصين تربويين يصلحونها إذا أصابها خلل ما ويمكن حصر أهم الأسباب الموضوعية والذاتية المؤدية إلى ضعف المحاولات الإصلاحية فيما يلي:
 - المدرسة الجزائرية الموروثة على الاستعمار الفرنسي والمشاكل التي تسبب فيها.
 - قلة الإمكانيات البشرية والمادية ونقص الاهتمام بمجال التربية والتكوين، إضافة إلى عدم الاهتمام بتكوين الإطارات المعربة والنقص في تنفيذ البرامج الخاصة ببناء المدارس والثانويات وعدم توفير التجهيزات ومسايرتها للتضخم الكمي للتلاميذ.
 - ارتكاز الإصلاحات التربوية على الجزئيات كالاهتمام بالتوسيع من ناحية الكم دون الاهتمام بالنوعية التربوية.
 - غموض الأهداف التربوية وعدم وجود فلسفة تربوية واضحة مما أدى إلى انعدام وضوح الإستراتيجية التربوية.
 - التأخر في الإنجازات المادية وإعداد الوسائل في التعليم التقني مما تسبب عنه انخفاض مستوى التعليم التقني والمهني.

- عدم وجود الانسجام بين مختلف المراحل التعليمية.
- ومن هنا يتضح أن السياسة التربوية الجزائرية كانت بعيدة عن تجسيد الأهداف المحددة لأجلها، فانعكست على نوعية المتخرج من مدارسها وأضحى الإصلاح والتغيير ضرورة حتمية لإعادة وضعها وصياغتها من جديد. وكان من نتيجة ذلك الارتفاع في نسب التمدرس في صفوف الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة إذ قفزت من 20% إبان الدخول المدرسي الأول بعد الاستقلال إلى 70% في نهاية مرحلة السبعينات.
- **المرحلة الثالثة من 1980 إلى 1990:** ما يطبع هذه الفترة أساسا هو: إقامة المدرسة الأساسية ابتداء من الدخول المدرسي 1981/1980. وقد تم تعميمها بشكل تدريجي سنة بعد سنة حتى يتسنى لمختلف اللجان تحضير البرامج والوسائل التعليمية لكل طور. وإذا تم تصورها على أنها مدرسة قاعدية فإن فترة التمدرس الإلزامي تدوم تسع سنوات و تشمل هيكلتها ثلاثة أطوار مدة الطورين الأولين 6 سنوات (الابتدائي سابقا) ومدة الطور الثالث 3 سنوات وقد كانت مدته السابقة 4 سنوات (التعليم المتوسط سابقا)¹⁶.
- إن المدرسة الأساسية تم تصميمها لتكون وحدة تنظيمية شاملة و لقد قامت محاولات على الصعيد التنظيمي ترمي إلى تحقيق هذه الوحدة في إطار المدرسة الأساسية المندمجة (المأمّن). ولكن هذا المشروع لم يستكمل لعدة أسباب.
- **التعليم الثانوي:** لم يشهد التعليم الثانوي في هذه المرحلة تحولات عميقة رغم أن التكفل به تم إسناده إلى جهاز مستقل (كتابة الدولة للتعليم الثانوي والتقني). وقد اقتصر هذه التحولات على:
 - بالنسبة إلى التعليم الثانوي العام: إدراج التربية التكنولوجية سنة 1984 و 1985 يتم تلقينها من طرف أساتذة العلوم الطبيعية والفيزياء إلا أنه تم التخلي عنها سنة 1989/ 1990.
 - إدراج التعليم الاختياري (لغات، إعلام آلي، تربية بدنية ورياضية، فن ...) ثم تم التخلي عنه إثر إعادة هيكلة التعليم الثانوي في الفترة الموالية.
 - فتح شعبة " العلوم الإسلامية ".
 - بالنسبة للتعليم التقني: تطابق التكوين الممنوح في المتاقن مع التكوين الممنوح في الثانويات التقنية.
 - فتح بعض شعب التعليم العالي أمام الحائزين على بكالوريا تقني.
 - إقامة التعليم الثانوي التقني قصير المدى الذي يتوج بشهادة الكفاءة التقنية والذي ظل ساري المفعول من سنة 1980 إلى 1984. - فتح شعب جديدة.

- تعميم تدريس مادة التاريخ لتشمل كل الشعب.
- وفي نهاية هذه المرحلة تم إدماج القسمين الوزاريين المكلفين بالتربية في وزارة واحدة تدعى: وزارة التربية الوطنية وهي التسمية الحالية.
- **البرامج:** من الجدير بالتنويه أن كل البرامج والكتب المدرسية من السنة الأولى من التعليم الأساسي إلى السنة 9 أساسي تم إعدادها من طرف جزائريين وذلك من مرحلة التصميم إلى مرحلة التوزيع على مؤسسات التعليم، وقد كانت البرامج على شكل كتيبات في كل المواد التعليمية وذلك في شهر ماي 1981. وتعريب المضامين و السهر على ضمان أداء وتأهيل أفضل مما يتماشى و آفاق التنمية المتسارعة.
- **المرحلة الرابعة من 1988 إلى 1994:** عرفت هذه المرحلة عدة محاولات للتحسين مست مختلف أطوار التعليم بأشكال متفاوتة ولقد توصل التفكير إلى ضرورة إدخال تعديلات على البرامج التي تبين أنها طموحة ومكثفة وغير منسجمة مع بعض الجوانب الناحية عن التحولات السياسية الاجتماعية التي عرفتها البلاد. ومن هنا جاءت عملية تحقيق محتويات البرامج والتي تمت طيلة السنة الدراسية 1993/1994.
- وقد أدت إلى إعادة كتابة برامج التعليم الأساسي. إن أهم إجراء في هذه المرحلة هو إدراج مادة الإنجليزية في الطور الثاني من التعليم الأساسي (كلغة أجنبية أولى) ومحاولة تجسيد المدرسة الأساسية المندمجة في المجال البيداغوجي والتنظيمي والإداري والمالي تنفيذاً للمبادئ المنظمة للمدرسة الأساسية وهكذا أصبحت هيكلية التعليم الأساسي تنقسم إلى طورين متكاملين: الطور الأول والثاني (ابتدائي) من السنة الأولى ابتدائي إلى السادسة أساسي - الطور الثالث: من السنة السابعة إلى التاسعة أساسي. ويبقى الطموح في تحقيق مدرسة أساسية مدمجة قائماً وهو أحد الانشغالات التي تعني بها المصالح المعنية إلى يومنا هذا.
- بالنسبة إلى التعليم الثانوي: بعد اتخاذ الإجراءات لإعادة التنظيم التي أدرجت في الثمانينيات والتي تم التخلي عنها بسرعة فإن الجذوع المشتركة التي تم الاحتفاظ بها من 1993/1994 والتي يتكون منها التعليم الثانوي هي:
- **الجذع المشترك علوم إنسانية - الجذع المشترك علوم - الجذع المشترك تكنولوجيا** ثم في نهاية 1993 تمت هيكلية التعليم الثانوي كالاتي: - جذع مشترك آداب - جذع مشترك علوم - جذع مشترك تكنولوجيا.
- **إصلاحات الفترة الأخيرة من القرن العشرين (1994-2003) وإلى يومنا هذا:** كانت هذه الإصلاحات جزئية حيث قامت بإدخال نموذج التدريس الهادف في نهاية الثمانينيات، وتم تعديل

إجراءات القبول في السنة الأولى من التعليم الثانوي،....، وبعد ذلك شرع المجلس الأعلى للتربية منذ تنصيبه في 1996 إلى بذل مجهودات كبيرة لوضع تصور شامل لإصلاح المنظومة التربوية، وقد استطاع أن يخرج بعد سنتين من تأسيسه بوثيقة قاعدية، نوقشت في ندوة وطنية بين 28 و 29 جوان 1998، وأهم ما برز فيها هو اقتراح المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة كما طرح فكرة التقسيم الجديد لهيكلية التعليم الأساسي¹⁷، وذلك بتقسيمه إلى طورين: الطور الأول مدته (5 سنوات) والطور الثاني مدته (4 سنوات) كبديل للنظام المعمول به، مع إضافة سنة جديدة للتعليم التحضيري تكون إجبارية"، كما طرح عدة اقتراحات فيما يخص التعليم الأساسي من تغيير المناهج، والكتب الدراسية وحتى طريقة التدريس (من التدريس بالأهداف إلى التدريس بالكفاءات وكذا تكوين المكونين...إلخ).

في سنة 1999 شهدت الجزائر انتخاب رئيس جديد للدولة والذي قام بحل المجلس الأعلى للتربية، وأسس اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، والتي خرجت بعد 4 سنوات من تأسيسها بما يسمى بالإصلاح التدريجي للمنظومة التربوية الجزائرية، وطبقا لتنفيذ مخطط إصلاح المنظومة التربوية الذي أقره مجلس الوزراء في أبريل 2002 والذي وافق عليه البرلمان بغرفتيه، شرعت وزارة التربية الوطنية منذ عام 2003 في تطبيق هذا الإصلاح الذي يركز على ثلاثة محاور كبرى ألا وهي تحسين نوعية التأطير، إصلاح البيداغوجيا وإعادة تنظيم المنظومة التربوية. فبسبب هذه الاعتبارات الهامة يتعين على المنظومة التربوية رفع كل التحديات الداخلية والخارجية التي أصبحت مفروضة عليها ومن أهم مظاهر الإصلاحات نجد التحديات الداخلية في عودة المدرسة إلى التركيز على مهامها الطبيعية، والمتمثلة في التعليم، التنشئة الاجتماعية والتأهيل. كما هي مرتبطة بالعصرنة واستكمال ديمقراطية التعليم وبلوغ النوعية لفائدة أكبر عدد ممكن من التلاميذ، ثم التحكم في العلوم والتكنولوجيا. أما التحديات الخارجية فتتمثل في عولمة الاقتصاد مما يترتب من متطلبات تأهيل بمستوى عال أكثر فأكثر، وهو مجتمع الإعلام والاتصال وفي التطور العلمي والتقني الذي يساعد على بروز شكل جديد للمجتمع، مجتمع المعرفة والتكنولوجيا. لذا أصبح من الضروري إعداد مناهج جديدة على أساس اختيارات منهجية وجبهة ورؤى واضحة من حيث الغايات والأهداف والمرامي التي لا تقبل التأويل، وبمنظور استشرافي يبين ملمح الخروج المقصود والطرق والأدوات المؤدية إليه¹⁸.

وبقرار مؤرخ في 13 نوفمبر 2002 المتضمن إنشائها وتنظيمها وسيرها. تعمل هذه المجموعات حسب المواد التعليمية أو التخصصات تحت إشراف مديريات التعليم بوزارة التربية الوطنية. تقوم بإعداد مشاريع المناهج التعليمية والوثائق المرافقة لها بناء على توجيهات اللجنة الوطنية للمناهج

التي يقرها الوزير المكلف بالتربية الوطنية. وأخيرا تقدم هذه المشاريع للجنة الوطنية لدراساتها وتقديرها، وبعد إقرارها ومطابقتها، تقدم للوزير قصد المصادقة عليها بقرار ينشر في النشرة الرسمية للتربية الوطنية. ولتسهيل العملية أدرجت وزارة التربية الوطنية إطارا مرجعيا يتمثل في مجموعة مقاييس ومبادئ وأسس تطبق على جميع البرامج عند صياغتها. يعتمد الإطار المرجعي في إعداد المناهج الجديدة على المقاربة بالكفاءات حيث تعتبر نهجا يعمل على تطوير وضعيات بيداغوجية مرتكزة أساسا على نشاطات التعلم ومواضيع التكوين المشتقة من محيط المتعلم، تتراكم هذه فيما بينها في إطار مجالات تعلم مندمجة ومتناسقة أفقيا، ومترابطة عموديا مع المراحل السابقة واللاحقة لكل المواد¹⁹.

4.2. دواعي الإصلاح التربوي من 2003 إلى يومنا هذا:

1. **دواع سياسية:** الاتجاه بالنظام التعليمي في الجزائر إلى ما يجعله يلحق بركب التطور الذي تشهده البلدان المتقدمة.
2. **دواع اقتصادية واجتماعية:** تحسين الظروف المعيشية للأفراد وتطوير وسائلها وأساليبها، وذلك بمواجهة متطلبات التغيير الحاصل في الوظائف والمهن، وهي تحتاج إلى وعي كبير بثقافة علمية وتقنية واسعة وخبرة طويلة لا يمكنها أن تستغني عن نتائج التعليم التي تعد من العناصر الهامة لأي تحول اجتماعي أو تغيير في مجال العلاقات الاجتماعية وفي مجال الفكر والإنتاج، أي أن التعليم أصبح قوة يعتمد عليها للخروج من حالات الفقر والتخلف.
3. **تطور التكنولوجيا وثورة الاتصالات:** من أبرز سمات العالم المعاصر تسارع التغيرات التكنولوجية لاسيما في ميدان الإعلام والاتصال ويؤكد ذلك ما نشهده ونسمع به يوميا من زخم في المعلومات التي تزاحم بعضها البعض ويضفي لاحقا على سابقها طابع التقادم السريع وعلى المشرع التربوي أن يعير هذا اهتمامه فيكون للنشء القدرة على التكيف مع الجديد وعدم تركيز البرامج التعليمية على المفاهيم فحسب بل على امتلاك المواقف المنهجية المعروفة بالقدرة على التحليل، النقد والتركيب والإبداع... إلخ وهذا ما دفع منظومتنا التربوية إلى ما يلي:
 - أ. **تغيير مضامين المناهج التعليمية:** تعتبر المناهج التعليمية مجموعة المعارف والخبرات التي يتعلمها التلاميذ بإشراف المدرسة وإدارتها، فهي يمثل المادة الإجرائية للتربية، من ذلك أثناء وضعها يجب مراعاة حاجات المتعلمين ومتطلبات حياتهم العلمية والمهنية في ظل التغيرات العصرية لتهيئة الفرد للتحويلات التي تنتظره.

ب . تطوير وسائل التعليم: نظرا لاعتماد الجزائر على وسائل التعليم القديمة والتي لا تتماشى والتكنولوجيا الحديثة وثورة الاتصالات، عملت من خلال إصلاحها هذا على محاولة تطويرها وفقا لهذه التغيرات ومسايرتها كإدخال الإعلام الآلي والإنترنت وذلك من أجل:

✓ تسريع عملية التعليم وتفعيلها.

✓ تسريع عملية التعليم وتويعها

✓ تشويق التلاميذ وإثارة الرغبة لديهم لزيادة التعلم والاعتماد على التعلم الذاتي، بهذه الطريقة يزول التعليم المبني على الحفظ عن ظهر قلب ويتم التركيز على تنمية الكفاءات والمهارات الضرورية للتعامل مع المعلومات تعاملًا منطقيًا وهذا يلزم التلميذ على أن يتعلم كيف يختار المعلومات ويستعملها.

4. تدني نوعية التعليم: عاش قطاع التربية والتعليم عدة صعوبات ساهمت في تدني نوعية التعليم، هذا الوضع الذي يدعو بطبيعة الحال إلى القيام بإصلاحات عديدة لتفادي هذا المشكل باعتبار أن هذا القطاع هو الأساس للنهضة بكل القطاعات. لذا عملت الخطة الدراسية للتعليم على وضع مناهج وبرامج دراسية جديدة تعتمد على المقاربة بين الكفاءات والتي تهدف إلى التقليل من هذه الصعوبات عن طريق اكتساب المعلم كفاءة مهنية مؤهلة وعدم اكتفائه بتبليغ المعارف فقط بل عليه بتجاوزها إلى أبعد الحدود المعرفية وفي الأخير نستخلص بأن كل هذه الأسباب والعوامل التي أشرنا إليها سابقا قد أثرت وساهمت في دفع الجزائر وتحريكها لإصلاح نظامها التربوي والتعليمي.

5. مستلزمات تطبيق المناهج الجديدة:

أ. التنظيم التربوي في خدمة التعليم: المناهج الجديدة تبني علاقات متميزة داخل القسم وخارجه وتوزع مسؤولية تحقيق الأهداف المتوخاة من الفعل التربوي على كل العاملين في المؤسسة التربوية، إذ أن كل واحد منهم يؤثر بقسط في النتيجة النهائية، فإذا كان تنظيم القسم وفق ما تمليه المناهج وتحديد نوع العلاقات فيه من مسؤولية المعلم مباشرة، فإن الفريق التربوي والمشرفين الإداريين يتقاسمون مسؤولية تنفيذ المناهج وتحقيق أهدافها بتوفير الشروط المادية والتنظيمية الملائمة لذلك.

ب. التنسيق التربوي: إنَّ التجديد المجدد خاصة في المناهج الجديدة يدعو المربين من معلمين، أساتذة ومشرفين إداريين إلى العمل على خلق علاقات التكامل فيما بينهم من جهة، ومع المحيط الاجتماعي والثقافي كطرف مساهم في تربية الأجيال من جهة أخرى.

ت. الوقت واستغلالا ته التربوية: إن تنظيم المناهج الجديدة وتقسيمها إلى وحدات تعليمية يقوم على أساس نظرة جديدة إلى التعامل مع التوقيت المدرسي واستغلالياته خلال الأنشطة التعليمية، إذ أن المناهج الجديدة تترك في بنيتها وطريقة التعامل معها هامشا أوسع للمعلم أو الأستاذ في استغلال التوقيت على أنه وسيلة لتحقيق تدريب وتنمية الكفاءات والقدرات المتوخاة.

ث. تكوين المعلمين والأساتذة: ينبغي أن نولي عناية كبيرة بإعداد المعلم لأنه لا يمكن ضمان نجاح أي خطة إصلاحية في مجال التربية والتعليم ما لم ترتبط بخطة إصلاحية مماثلة في تكوين المعلمين وإعدادهم، خاصة وأن دوره في المدرسة الحديثة لم يقتصر على توصيل المعلومات وإعطاء المعارف بأسلوب تقليدي كما كان عليه في السابق، ولكن تعددت مهامه إلى أمور أوسع، فهو يعلم، ويوجه ويشكل شخصية الطفل بما يناسب العادات والقيم الاجتماعية.

لهذا أصبح المعلم يحتل في المنظومة التربوية الحديثة مكانة العمود الفقري في التعليم، ولذلك ينبغي اعتبار مسألة إعدادهم من بين المسائل ذات الأولوية المطلقة، ومن بينها المنظومة التربوية الجزائرية الجديدة، والتي انتبعت لأهمية إعداد المعلم وتكوينه، وهذا ما يتضح من خلال الاطلاع على المنشور الوزاري رقم 245 الخاص بالتحضير للموسم الدراسي 2003 - 2004 بخصوص مسألة تكوين المعلم فوجدنا ما يلي²⁰:

• لا يمكن لأي إصلاح أو تجديد تربوي أن ينجح دون تحضير ملائم للعناصر المكلفة بتنفيذه وتبنيه، لذا فإن الوزارة قد قامت بإعداد خطة عامة لتكوين المعلمين والمؤطرين لتمكينهم من القيام بدورهم التكويني والقيادي على أحسن وجه.

• الخطة المعتمدة تجعل من الإعلام بالمستجدات التربوية والتكوين فيها محورين أساسيين لإنجاح التجديد التربوي.

• إن الصيغ المعتمدة متنوعة من حيث الشكل والوسائل تهدف إلى جعل المعلم والأستاذ والمؤطر عناصر فعالة ومسئولة في عملية التجديد ومنتجة لأدواته ووسائله وفي الأخير ما يسعنا إلا القول لا بد من الاهتمام بالمعلم وتكوينه، فلا يمكن أن يتحول كلامنا النظري عن الإصلاح إلى الواقع إلا من خلال معلم متدرب تماما مع تقنيات الإصلاح الحديثة وأن يمتلك المدرس القدرة على مسابرة محتواه.

6 . المتابعة الميدانية: مهما اتسمت البرامج التعليمية بالجدية، ومهما سطرت لنفسها من أهداف نوعية ومهما كانت في غاية الانسجام لن تجد طريقها إلى التطبيق الجيد والمرغوب، ما لم تتوفر لها جملة من الشروط التي تسمح بترجمتها في الفعل التربوي اليومي سواء داخل القسم وفي المؤسسة التعليمية أو في محيطها، ونجد من بين هذه الشروط الضرورية المتابعة الميدانية

الدقيقة والمستمرة لتطبيق المناهج لذا يتعين على المسؤولين والمعنيين في كل المستويات متابعة هذه العملية الهامة وتوفير كل ظروف النجاح لها وبذلك يتعين على مديري التربية إنشاء لجنة محلية للمتابعة تتولى المهام التالية:

-متابعة توزيع الوسائل التعليمية والمناهج والكتب المدرسية إلى كل المؤسسات التعليمية ووضعها بين أيدي الأساتذة والتلاميذ. . حصر الاحتياجات على مستوى الخرائط التربوية واقتراح الحلول لها بالتنسيق مع المصالح المركزية. . جمع كل المعلومات الضرورية حول العملية وحوصلتها وإرسالها بصفة دورية إلى المصالح المركزية لاستثمارها.

فتنصيب لجنة إصلاح التعليم الابتدائي موسم 2003 / 2004 ومن أهم مظاهر الإصلاحات

-إدراج اللغة الفرنسية من السنة الثانية ابتدائي (أعيد النظر في هذا الأمر موسم 2006 / 2007 حيث أصبحت تدرس في السنة الثالثة).

-إدراج مادة التربية العلمية والتكنولوجيا منذ السنة الأولى ابتدائي.

-إدراج أبعاد جديدة في المحتوى كالبعد البيئي والبعد الصحي والبعد التاريخي

-التكفل بالبعد الأمازيغي.

-إدراج الترميز العالمي والمصطلحات العلمية.

-إدراج مادة الإعلام الآلي بدء من السنة الأولى من التعليم المتوسط وتدعيمه في التعليم

الثانوي بأن يصبح باسم مادة تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

-تم إصلاح التعليم الثانوي ووضع هيكلية جديدة.

جدول (1):

تطور نسب المتمدرسين بين التعدادات (1966-1977-1987-1998-2008)

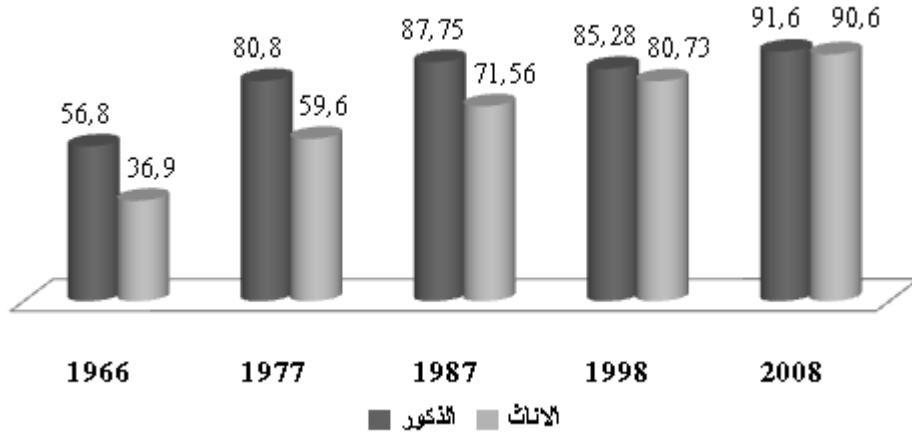
المجموع %	الجنس		السنوات
	الإناث %	الذكور %	
47.20	36.90	56.80	1966
70.40	59.60	80.80	1977
79.86	71.56	87.75	1987
83.05	80.73	85.28	1998
93.60	92.30	95.00	2002
91.1	90,6	91,6	*2008

Source : CENEAP, **Mutations des structures familiales**, La revue du CENEAP, analyse et perspective N° 27, 2003, p79.

* Source: Office National des Données Statistique, Alger Année 2008, N° 520, p 25.

شكل (1):

تطور نسبة التمدريس حسب الجنس من 1966/1977/1987/1989/2008.



المصدر: من إعداد الباحثة.

من خلال قراءة الجدول يتبين أن نسبة التمدريس كانت في ارتفاع طوال مدة 36 سنة (1966 إلى 2002)، إلا أن وتيرة الزيادة كانت أسرع لدى الإناث، كما نلاحظ أن عدد الذكور المتدربين يفوق عدد الإناث، كما أن الفرق يتقلص مع الوقت، ففي سنة 1966 كانت نسبة الذكور المتدربين 56,80% والإناث 36,90% وقد يعود السبب في تأخر نسبة التمدريس لدى الإناث إلى الزواج المبكر مما يؤدي إلى الانقطاع عن الدراسة، ضف إلى ذلك نظرة المجتمع إلى دور المرأة ورفض البعض لفكرة الاختلاط بين الجنسين وذلك بناء على التقاليد التي كانت سائدة خصوصا في الريف، بحيث يعتبر خروج المرأة من الأمور غير مقبولة.

لكن في السنوات الأخيرة كان التحسن نوعيا بالنسبة إلى تمدريس الفتاة بحيث تطور عدد الإناث المتدربات في المستويات العليا كالثانوي والجامعي ووصلت نسبة التمدريس لكلا الجنسين في سنة 1977 نسبة 70,40% (80,80% للذكور مقابل 59,90% للإناث) و يلاحظ كذلك ارتفاع نسبتها ما بين التعدادين (1977 و 1987) ويرجع هذا إلى ما فرضته السياسة الجزائرية من خلال تعميم التعليم، و الشيء الإيجابي خلال تلك الفترة هو تطور نسبة التمدريس لكلا الجنسين إذ انتقل من 83,05% (85,28% للذكور مقابل 78,73% للإناث) خلال العام 1998 إلى 91,1% خلال العام 2008 متباعدة بنسبة طفيفة جدا بين الجنسين، إذا بلغت 91,6% عند الذكور مقابل 90,6% عند الإناث أي بفارق نقطة واحدة فقط وهذا دليل آخر على أن الأسر الجزائرية في السنوات الأخيرة أصبحت تهتم بتعليم البنات. وأكثر مما كانت عليه في السابق. وهذا يعود كذلك إلى الاهتمام الذي توليه الدولة من خلال سياستها الهادفة إلى تعميم التعليم عبر الوطن برمته إلى أن تصل نسبة التمدريس 100% مثلما هو عليه الحال في

البلدان المتقدمة، ويعود كذلك إلى اهتمام الأسر من رفع مستوى تعليم أبنائها لمواكبة التغيرات المختلفة في المجتمع.

جدول (02)

تطور معدلات الأمية حسب الجنسين في السنوات 1966، 1977، 1987، 1998، 2008 مقدره بـ%

السنة	1966	1977	1987	1998	2008
ذكور	62,30	48,20	30,75	23,65	15,5
إناث	85,40	74,30	56,66	40,27	28,9
المجموع	74,60	58,10	43,62	31,90	22,1

Source : ONS, Collection statistique, Alger Année 2008, N° 142, p 09.

لقد بلغ معدل الأمية 74,60 % سنة 1966 وانخفض إلى 58,10 % سنة 1977 ثم انخفض إلى 43,62 % سنة 1987 ليصل إلى 31,90 % سنة 1998، وإذ تقدر نسبة الانخفاض ما بين 1966 و 2008 بـ 52,5%. ونظرا إلى التطور الملموس في نسبة التمدن بالجزائر وانخفاض نسبة الأمية بين أوساطهن. نقلت نسبته الأمية بالنسبة للإناث ما بين 1966 و 2008 بـ 56.5%. واهم المنجزات التربوية كما و نوعا التي تحققت ضمن خطة التطوير التربوي خلال الفترة (1966-2008) وهي: السياسة التربوية (الفلسفة والأهداف) - بنية التعليم - المناهج و الكتب المدرسية - التقنيات التربوية - الأبنية و التسهيلات التربوية - تأهيل المعلمين و تدريبهم - التخطيط و البحث و التطوير التربوي - التعاون مع الجامعات - رياض الأطفال - محو الأمية و تعليم الكبار - التقويم و الامتحانات المدرسية و العامة - الحاسوب التعليمي - الإدارة التربوية - التجديدات التربوية .

ونجد أن قطاع التربية والتعليم في بلادنا منذ تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص بالنسبة إلى كل المواطنين والزامية التعليم الابتدائي عبر التراب الوطني عرف قفزة كمية هائلة، حيث تضاعف عدد من يستوعبهم دور التعليم من المدارس والثانويات والمعاهد والجامعات كما تزايد عدد المنشآت القاعدية التعليمية، لقد تم هذا بفضل الجهود التي بذلت وتبذل من طرف الدولة نحو هذا القطاع الحساس، حيث كانت ميزانية وزارة التربية تنصدر الأولويات ولا زالت إلى اليوم تحظى بأهمية أكبر. وعرفت تطورات كبيرة في شتى المراحل التعليمية لمواكبة العصرنة والحدثة والتحولات التكنولوجية والتغير الاجتماعي.

فهل استطاع النظام التعليمي في الجزائر بعد أن مر بعدة تغيرات ان يحقق غاياته وأهدافه من خلال تطبيق مناهجه التعليمية الجديدة؟

4.3. مواصفات تطوير المناهج التعليمية ذات الجودة :

يعتبر التطوير سنة من سنن الحياة، وما من عمل يمكن أن يتوقف عن تحسين خطته وأساليبه ومراجعة أهدافه واستراتيجياته بغية رفع كفاءته، وما من مؤسسة لا تجعل من عملية التحسين هذا جزءاً لا يتجزأ من مسيرتها إلا ويدركها التخلف عن ركب التقدم، وهذا ينطبق على المؤسسة التربوية ومناهجها، فمن حيث المبدأ فإن تطوير المناهج وغيرها من مقومات العمل المدرسي ليس عملاً اختيارياً أو احتمالياً، ولكن عمل أساسي لا يمكن أن تحقق المدرسة أهدافها إلا بإنجازه على أفضل وجه ممكن.

فالمجتمع العالمي المعاصر يواجه حالياً تحديات وتحولات أهمها: ثورة المعلومات، والثورة التكنولوجية، ثورة الاتصال، العولمة والحروب البيولوجية والنوية، فضلاً عن اتفاقية التجارة العالمية بين الدول. أما عن مستقبل هذا المجتمع العالمي فمن المتوقع أن تزداد حدة التحديات والتحويلات ... من هنا يجب أن تنهض مؤسسات التعليم فتطور مناهجها بشكل متكامل، لتواكب تلك التحويلات والتغيرات²¹، وخاصة أن الشكوى من قصور مناهج التربية والتعليم في تزايد مستمر، نظراً لعدم تمكن تلك المناهج من إعداد الإنسان المعاصر والمنتج بكفاءة وفعالية من الناحية التطبيقية، بالشكل الذي يمكنه من الإسهام في ديمومة التقدم الحضاري، مع تطوير أفكاره الإبداعية الذاتية، واستثمارها في تحقيق المزيد من التقدم البشري²².

فلا معنى لتعليم لا يواكب التغيرات المعرفية، إذ يتحول تلقائياً إلى تعليم -منقوص- لتاريخ العلم، يعزل نفسه عن الاستفادة بتطبيقاته، وعن إمكانات استخدام منهجيته، وعن سبل التطور عامة، كذلك فإن أي مجتمع لا يتفاعل مع المتغيرات المعرفية، ولا يساهم في إحداثها وتطويرها، هو مجتمع يعيش متطفلاً على الآخرين، مجتمع تابع، عاجز عن المنافسة²³.

ويتم التطوير بناء على رغبة الإنسان في التعديل، والتغيير للأفضل. ولكي يتم ذلك بصورة علمية وإجرائية مقبولة، يجب على القائمين على عملية التطوير مراعاة بعض السمات الخاصة بهذه العملية²⁴.

مواصفات المناهج التعليمية ذات الجودة:

- لكي ترقى المناهج إلى الجودة وتحقق نتائج ملموسة وإيجابية تعود بالفائدة على الاقتصاد والمجتمع ككل، لا بد من توفر مجموعة من الشروط التي يجب أن تخصها وهي:
- أن يحمل المنهج ثقافة وهوية المجتمع وقيمه وأن يجيب عن تطلعاته ومستقبله.
 - أن يلم المنهج بجميع جوانب العملية التعليمية وكل أطرافها وأن يكون شاملاً لجميع مراحل إعدادة وتصميمه وإخراجه وتنفيذه وأهدافه.

- أن يتماشى المنهج وفقا للظروف الحالية وتطلعات المجتمع ومتطلبات بيئته.
 - أن يخضع المنهج دائما للتقييم والتقويم بغرض التحسين والتطوير.
 - أن يتسم بناء المنهج بالموضوعية وفقا لقواعد علمية أكاديمية محكمة.
 - يجب أن تراعي المناهج وتأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية المستجدة.
 - أن تجيب مخرجات المناهج التعليمية والتعلم عن احتياجات سوق العمل.
- 5.3. التحديات التي تواجه صياغة المناهج التعليمية:**

إن إعداد وصياغتها المناهج التعليمية. تنطلق من رؤى مستقبلية، هذه الرؤى تمثل معالم و أسس مستقبل الوطن المنشود، كما تحدد مستقبل التعليم المنتظر بكل طموحاته و غاياته. وبالتالي لا بد من الاهتمام أكثر بالمجتمع والمدرسة وواقعهم ومشكلاتهم ومحاولة تشخيص وتحديد العراقيل والمشكلات الحالية والوقوف عندها وإيجاد حلول لها، وهذا في إطار صياغة مستقبلية فاعلة للمناهج والعملية ككل.

ولكي نتمكن فعلا من صياغة وإعداد مناهج تعليمية ذات جودة تعكس تطلعات المجتمع ومستقبله وتجب عن تحديات العصر، لا بد من إيجاد توازن وتناسق بين التخطيط والتنفيذ، كما يستلزم ذلك تدخل وإشراك كل الفاعلين في العملية التربوية التعليمية من خبراء، مختصين معلمين وحتى الطلبة باعتبارهم صلب العملية التربوية وأساسها.

ويعني تخطيط أي منهج تحديد نوع الثقافة السائدة في المجتمع، كما أنه يعكس مدى عمق هذه الثقافة واتساعها، و هذا ليس بالأمر السهل لأن المجتمعات في تغير و تطور مستمر، لذا لا بد عند تخطيط المنهج أن يكون مرنا لمسايرة التطور و التغير، لأن موضوع المنهج يهتئ الخبرات اللازمة لنماء التلاميذ و تكوين شخصياتهم من جميع جوانبها، و ذلك في ضوء السياسة التربوية المعمول بها²⁵.

• اعتماد مناهج حديثة تتماشى مع متطلبات العصر يساهم في إعداد كفاءات تعليمية تستجيب لمتطلبات الظروف الجديدة.

• جودة المناهج التعليمية تعمل على إيجاد علاقة جيدة بين طرائق التدريس وقدرات استيعاب المتلقين.

• جودة المناهج التعليمية ترفع من كفاءة مخرجات التعلم والتعليم.

• اعتماد مناهج تعليمية ذات جودة يؤدي إلى إيجاد مواهبة بين مخرجات التعليم من جهة وسوق العمل من جهة أخرى.

• صياغة مناهج التعليمية بجودة عالية ترفع من جودة التعليم ككل، وبالتالي تضمن جودة التعليم المستمر للموارد البشرية.

خاتمة:

يتميز العصر الذي نعيش بكثرة التحديات التي ظهرت وتجلت في ثورة المعلومات والتكنولوجيا والتي تتطلب التفكير في تغيير الكيفية التي يؤدي بها العمل التربوي. فظهور الإنتاج الآلي واستخدام تكنولوجيات الاتصال والإنتاج النووي والليزر ...، قد أثر في نوعية الرأس المال البشري. لقد اختلفت الوظائف التي كانت تتطلب جهدا جسديا وأصبح الطلب على المتخصصين الماهرين، الذين يجيدون إنجاز أعمالهم غاية في الجودة، ويستطيعون استيعاب الأدوات التكنولوجية السريعة. ومن هنا كان على النظام التربوي الجزائري أن يعيد النظر في أهدافه وطرائقه من خلال إجراء إصلاحات تتماشى مع هذه المستجدات.

قائمة المراجع:

- ¹ - Guy, P. *Les étudiants algériens des universités françaises de (1880-1962)*. édition CNRS- p.18.
- ² - Maureen Woodhall, 1963, *Economics of Education : a review in Economics of education research and studies* edited by G Psacharopoulos, p.2
- ³ - الجابري توفيق نور الدين، 2016، *اقتصاديات التعليم*، عمان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ص 17.
- ⁴ - مرجع سبق ذكره، ص 19- 20.
- ⁵ - نفس المرجع، ص 235 .
- ⁶ - نفس المرجع، ص 240
- ⁷ - نفس المرجع، ص 174-175 .
- ⁸ - Macrobert, 195, p.45.
- ⁹ - المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، 2012، *اقتصاديات التعليم*، الكويت، مكتبة الكويت، ص 171-172
- ¹⁰ - المعهد العربي للتخطيط بالكويت، منظمة عربية مستقلة، 2007، *اقتصاديات التعليم*، إعداد عدنان وديع، *مجلة جسر التنمية سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية*، العدد الثامن والستون ديسمبر /كانون الأول 2007، السنة السادسة.
- ¹¹ - عبد الرحمن سلامة "ابن الدوايمة"، 1981، *التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية*، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر ومكتبة الشعب، ص 199.
- ¹² - مجلس الأعلى للتربية، 1998، ص 11.
- ¹³ - بوفلجة غياث، 2006، *التربية والتكوين في الجزائر*، دار المغرب، الجزائر، ط2، ص 40 - 39.
- ¹⁴ - النشرة الرسمية للتربية الوطنية ، عدد خاص، أبريل 1998.
- ¹⁵ - علي بوعناقة وبلقاسم سلاطينية، ب.ت، *علم الاجتماع التربوي، مدخل ودراسة قضايا المفاهيم*، دار الهدى للنشر، الجزائر، ص 55- 65 .
- ¹⁶ - رابح تركي عمامرة، 1998، *أصول التربية والتعليم*، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، ص 105-106.
- ¹⁷ - علي بوعناقة بلقاسم سلاطينية، مرجع سبق ذكره، ص 192 .

- ¹⁸- بوبكر بن بوزيد، 2009، *إصلاح التربية في الجزائر رهانات وإنجازات*، الجزائر، دار القصة للنشر، ص 26-27
- ¹⁹- نفس المرجع، ص 207.
- ²⁰- وزارة التربية الوطنية، العدد 58، ديسمبر، 2004، ص 7.
- ²¹- ماهر اسماعيل صبري، 2008، *مداخل مستجدة لبناء مناهج التعليم وتطويرها، دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، المجلد 2، العدد 1، ص 32.
- ²²- أحمد آل لوتاه، 31 مارس - 2 أبريل 2008، *تحديث التعليم وتطوير المناهج*، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السنوي الثالثة عشر لمركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية، "الخليج العربي بين المحافظة والتغير"، ص 06.
- ²³- صابر سليم وآخرون، 2006، *بناء المناهج وتخطيطها*، دار الفكر، مصر، ص 241.
- ²⁴- ميرفت محمود، 2015، *تطوير المناهج دليل نظري وتطبيقي للباحثين*، عمان مركز لتعليم والتفكير، ص 80.
- ²⁵- مجدي عزيز إبراهيم، *المنهج التربوي و تحديات اللغة*، القاهرة، عالم الكتاب، ص 26-27.